محليات

هجرة الأطباء تؤثر في مشافي حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

استنزفت الهجرة الكوادر الطبية في مشافي حماة الوطنية العامة والخاصة، حيث ترك العديد من الأطباء العمل في تلك المشافي وهاجروا إلى ألمانيا من دون غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي، ما أحدث فراغا في تلك المشافي وأثّر في عملها وتقديمها الخدمات الضرورية للمواطنين.

وإذا كانت الجهات الصحية لا تملك إحصائية دقيقة عن هجرة الأطباء التي أمست ظاهرة في حماة– وربما في غيرها من المحافظات– لكنها تقر بآثار تلك الهجرة، وتعترف بحجم الضغط الهائل الذي تركته على الأطباء العاملين اليوم في تلك المشافي.

ويرى عدد من الأطباء أن تلك الظاهرة تركت منعكسات سلبية عديدة على تقديمها الخدمات الطبية العلاجية والجراحية للمرضى.

وعدّ آخرون تسرب الكوادر الطبية الخبيرة والمؤهلة تأهيلا علمياً جيداً ورفيعاً، خسارة علمية كبيرة لا تعوّض ولا تقدر بثمن!!.

وقال أحدهم: لا يمكنك لوم طبيب على ترك عمله والالتحاق بركب المهاجرين إلى ألمانيا أو أي من الدول الأوروبية الأخرى، فالمغريات هناك كثيرة والمحبطات عندنا عديدة، بدءاً من الراتب الشهري وانتهاء بالمعاملة والتقدير والاحترام!!.

وقال طبيب آخر: الضغط النفسي على الأطباء المتدربين والعاملين– لا فرق– وضآلة الأجور، والمستوى العلمي والتقني المتقدم، كلها شكّلت محفزات للعديد من الأطباء أصحاب الخبرة والاختصاصات العملية الأكثر أهمية، للهجرة، ما أثر كثيراً في عمل المشافي العامة والخاصة.

وقال طبيب اختصاصي: هي ظاهرة، يجب التوقف عندها، ودراسة أسبابها ونتائجها بشكل منطقي وموضوعي، وبعيداً عن بيع الوطنيات والمزاودة الأخلاقية، وإيجاد الحلول المناسبة لها، الحلول التي تغري أطباءنا بالتمسك بعملهم لدى القطاع الصحي العام أو الخاص، وتفضيله على التوجه إلى أوروبا، على الرغم من إقرارنا بصعوبة ذلك، نظراً للبون الشاسع ما بين واقعنا هنا وواقعهم هناك، على كل الصعد والمستويات!!.

مصدر صحي أكد الظاهرة، وقال: معظم الأطباء الذين هاجروا هم من ذوي الاختصاصات النادرة، ولا بديل منهم.

تغييرات بنقل وتكليف عدد من القضاة في عدلية ريف دمشق وإجراءات لضبط عمل المحامين المحالين على التقاعد

سكيف: لا يجوز أن يتجاوز عدد الدعاوى المنوي متابعتها بعد الإحالة على التقاعد ٢٠ دعوى كحد أقصى تحت طائلة رد الطلب

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» أن وزير العدل الدكتور نجم الأحمد أجرى عدت تغييرات شملت عمليات نقل وتكليف عدد من القضاة في عدلية ريف دمشق حيث صدر قرار بنقل ياسين النقار من رئيس محكمة بداية الجزاء الأولى والبداية المدنية والتنفيذ في بيبلا إلى مستشار محكمة استئناف الجنح الثانية والتموينية بريف دمشق ونقل محمد ياسر مهرخان من رئيس محكمة بداية الجزاء في التل إلى مستشار محكمة الجنح الأولى بريف دمشق

كما تم نقل عبد الكريم خضر من محامي عام لدى النيابة العامة التمييزية إلى مستشار محكمة استئناف الجنح الثانية والتموينية بريف دمشق، ونقل باسمة يونس من رئيس محكمة بداية الجزاء الأولى في داريا إلى رئيس محكمة البداية المدنية والتنفيذ في بيبلا وينقل محمود ماردیني من قاضي محكمة صلح الجزاء في التل إلى رئيس محكمة بداية الجزاء في التل، وينقل رياض نسلي من قاضي محكمة الصلح المدني وصلح الجزاء الأولى والثانية والأحداث والشرعية إلى رئيس محكمة بداية الجزاء والشرعية في ببيلا وتم تكليف هبة الصوص بأعمال محكمة بداية الجزاء الأولى في داريا إضافة إلى عملها، وينقل عدنان عبد الغفور من معاون نيابة عامة في عدلية التل إلى معاون قاضي صلح ويكلف قاضي محكمة صلح الجزاء في التل، وينقل وسام شلبي من معاون نيابة عامة التل إلى معاون قاضي صلح وتكلف قاضي محكمة الصلح المدني في ببيلا، وينقل عامر عبيد من معاون نيابة عامة في عدلية ريف دمشق ويكلف قاضي محكمة صلح الجزاء الأولى والأحداث في ببيلا، وتنقل حلا الحميدي من معاون نيابة عامة في عدلية ريف دمشق إلى معاون قاضي صلح وتكلف قاضي محكمة الجزاء الثانية في ببيلا.

وبموجب قرار حصلت الوطن على نسخة منه فقد أعاد وزير العدل توزيع العمل بين محاكم الاستئناف بين القضاة في عدلية ريف دمشق بحيث يسمى عبد الله الضمير رئيساً لمحكمة استئناف الجنح الأولى، وتسمية كل من صفوان منكش، ومحمد ياسر مهرخان، وشهيناز المسوتي ويثينة سليمان مستشارين، كما يسمى محمد غنام رئيساً لمحكمة اسئتناف الجنح الثانية والتموينية وتسمية كل من عبد الكريم خضر وياسين النخاز وحسين الزغير مستشارين.

وتحال بموجب القرار جميع الدعاوى الاقتصادية والمالية القائمة أمام محاكم الجنايات واستئناف الجنح وبداية الجزاء بريف دمشق إلى المحاكم المحدثة على وضعها الراهن، كما ينقل عدد من الدعاوى القائمة أمام دوائر التحقيق الأربع في عدلية ريف دمشق إلى دائرة التحقيق الخامسة المحدثة تحت إشراف المحامي العام في ريف دمشق.

وفي سياق متصل ولما كان هناك بعض الحالات بالنسبة للمحامين المحالين على التقاعد وأن عدد الأضابير التي يرغب بمتابعتها بعد إحالته إلى التقاعد عددها أكثر من خمسين دعوى وقد يصل إلى أكثر من ١٠٠ دعوى أصدر نقيب المحامين في سورية نزار السكيف تعميما الهدف منه ضبط أضابير التقاعد حيث يكلف المحامي صاحب الإحالة على التقاعد بالتقدم ببيان يوضح فيه عدد الدعاوى المنوي متابعتها مرفقا بطلب إحالة على التقاعد، ولا يجوز أن يتجاوز عدد الدعاوى المنوي متابعتها بعد الإحالة على التقاعد عن ٢٠ دعوى كحد أقصى تحت طائلة رد طلب الإحالة على التقاعد، حيث إن أي إضبارة محالة على التقاعد غير مرفقة ببيان العدد سيتم التريث بالبت بها إلى حين إبراز البيان المطلوب.

وقال السكيف لـ«الوطن»: إن الهدف من العملية هو ضبط آلية عمل المحامين المحالين على التقاعد وعدم السماح لهم العمل إلا وفق ضوابط محددة بفترة زمنية معينة بالترافق مع عدد الدعاوى وحجمها مع أهمية التزامهم بشروط الإحالة على التقاعد.

٨٤٥ مصاباً بالإيدز حتى الآن في سورية

خليفاوي: ٥١٧ سورياً مصاباً توفي منهم ٢٠٦ أشخاص

محمود الصالح

كشف معاون وزير الصحة الدكتور أحمد خليفاوي عن عدد الحالات المكتشفة بمرض الإيدز منذ عام ١٩٨٧ وحتى نهاية الشهر الماضي الذي بلغ ٨٤٥ حالة لأشخاص سوريين وغير سوريين منهم ٣٢٨ حالة غير سورية، غادر منهم ٣٠٨ أشخاص القطر وبقي ٧ أشخاص وتوفي ١٣ شخصاً وهناك ٥١٧ حالة لمواطنين سوريين منهم ٢٩٣ شخصاً مقيماً و١٨ شخصاً غير مقيم وتوفي ٢٠٦ أشخاص. جاء ذلك خلال الندوة التي أقامتها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجمعية تنظيم الأسرة وحملت عنوان «تفعيل الالتزام بالعلاج لجميع المتعايشين مع فيروس الإيدز».

وأكد خليفاوي أهمية اليوم العالمي للتصدي لمرض الإيدز وباقي الأمراض المعدية والمنقولة جنسياً وخصوصاً في ضوء التحديات التي تواجه القطاع الصحي من خلال استهداف الإرهاب للبنى التحتية للمؤسسات الصحية، في وقت تستمر هذه المؤسسات في توفير الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية بشكل مجاني وقد أثمرت هذه التشاركية التي أنجزتها الوزارة بالتعاون مع القطاعات العامة والخاصة والأهلية والمنظمات الدولية، وبيّن أن سورية ما تزال تُعتبر من الدول ذات الانتشار المنخفض لمرض الإيدز نتيجة الأوضاع الاجتماعية والتقاليد الموجودة في بلادنا. وأكد معاون الوزير في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة الصحة تقوم بحملات التوعية في جميع المجالات وكذلك التقصي والعلاج لهذا المرض وهناك ١٤٣ شخصاً قيد العلاج ضمن برامج وزارة الصحة وتقدم لهم كل الرعاية الصحية المطلوبة، وما ذكرناه من وفيات ليس بالضرورة أن يكون السبب هو مرض الإيدز لأنه يمكن أن يكون نتيجة أمراض أخرى.

> هوف: تدني نسبة الاستجابة للعلاج في منطقتنا

ممثلة منظمة الصحة العالمية في سورية إليزابيث هوف قالت لـ«الوطن»: هذا اليوم مهم جداً لأننا نتبنى شعاراً يوحدنا جميعاً لمواجهة هذا المرض وتقديم العلاج المبكر له ولكن ما يقلقنا أننا في منطقة الشرق الأوسط نعاني من أن واحداً من كل خمسة أشخاص مصابين بالإيدز لديه قابلية للعلاج وهذه النسبة هي الأقل في دول العالم ويجب أن يشعر المصاب بأنه مرحب به في مراكزنا ونؤمن له العلاج، ومهم جداً أن نخفف لدى المريض الشعور بالوصمة للتشجيع للإقدام على الفحوصات المبكرة حتى يحصلوا على العلاج في الوقت المناسب، في سورية عدد الإصابات منخفض جداً بالمقارنة مع دول العالم، ويجب التركيز على سلامة نقل الدم في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ولدينا في سورية ١٥٥ إصابة تحت العلاج ونحن قلقون من الأمراض المنقولة بالدم بشكل عام وليست المسألة محصورة بالإيدز.

مدير البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الدكتور جمال خميس قال: يجب الالتزام بالعلاج لجميع المتعايشين مع فيروس الإيدز بصرف النظر عن مستوى نقص المناعة وإذا كان عدد الذين يتلقون العلاج في تزايد فإن مستوى التغطية العلاجية في إقليم الشرق الوسط هو الأدنى عالمياً.

وفي سورية ومنذ اكتشاف الإيدز في عام ١٩٨٧ تقدم وزارة الصحة العلاج المجاني للجميع، نحن نضع إستراتيجية وطنية ٢٠١٦–٢٠١٩ تهدف إلى مواكبة الإستراتيجيات العالمية وستكون الأنشطة تطبيقاً لهذه الإستراتيجية ومنها الموقع الإلكتروني للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز ومنع انتقال عدوى الإيدز من الأم الحامل للجنين كمرحلة أولى في محافظات دمشق والسويداء واللاذقية وفحص الأمراض المنقولة جنسياً في المحافظات وتم تأهيل ٢٤٩٠ من الكوادر الشبابية في المنظمات غير الحكومية في المحافظات حول الإيدز والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس وتم تثقيف ورفع الوعي لـ١٥ ألفاً من اليافعين في مراكز الإيواء حول الإيدز.

المواطن برد وأسعار المدافئ زادت بنسبة ٢٠٠ ٪

حمص – نبال إبراهيم

ارتفاع الأسعار على المواد الغذائية التموينية والسلع الاستهلاكية اليومية في أسواق المحافظة أنهك المواطنين في حمص، وزاد عبئهم مع قدوم شهر الشتاء الذي جعله تجار الأزمات عليهم أكثر برودة، فارتفاع الأسعار لم تقتصر على المواد والحاجات الأساسية التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية بل اتسع ارتفاع الأسعار ليشمل جميع السلع من دون استثناء ومنها المدافئ بأنواعها ولتطول هذه الزيادات مستلزمات الأسرة السورية لفصل الشتاء.

و بعد جولة ميدانية لصحيفة «الوطن» في أسواق المدينة رصدنا زيادة بأسعار المدافئ للعام الحالي بنسبة ٢٠٠ ٪ هذا إذا توافرت، فهناك أنواع من المدافئ يزداد الطلب عليها هذا العام ولكنها غير متوافرة في الأسواق المحلية ومنها مدافئ الحطب التي زاد عليها الطلب مع نقص مادة المازوت واستحالة تأمينها بشكل دائم نتيجة لجشع التجار وطمعهم واحتكارهم للمادة لبيعها في السوق السوداء.

وفي ظل عدم توافر مصادر الطاقة ومواد للتدفئة التي يعتمد عليها (الغاز أو الكهرباء أو المازوت وحتى الحطب) بات شراء المدافئ عند المواطن يشكل معضلة مع عدم توافر تلك المصادر بشكل متواصل.

والملاحظ أن أسعار المدافئ التي تعمل على مصادر التدفئة النظيفة كالمازوت والكهرباء والغاز زادت هذا العام إلى أكثر من خمسة أضعاف حيث كانت تباع المدفأة التي تعمل على المازوت والكهرباء العام الماضي بـ(٣٩) ألف ليرة في حين صارت تباع اليوم بـ(٦٨) ألف ليرة كما زادت مدافئ أخرى بمقدار ٢٠٠٪ وكذلك الأمر للمدافئ التي تعمل على الكهرباء حيث زادت أسعارها بمقدار ٢٠٠٪ من أنواع مختلفة.

ويبقى المواطن أسير قلة الموارد وجشع تجار الأزمة مع غياب لدور المؤسسات المعنية ولعله بات مستعداً لاستقبال شتاء أكثر برودة مع عدم توافر مصادر التدفئة وغلاء الأسعار الجنوني في جميع أنواع المدافئ.

رغيف الخبز وضعه جيد.. و«ضد الجوع» تتبنّى حفر ٦ آبار في أفران الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

قال مدير فرع المخابز بالحسكة المهندس محمد بشير عمر: إن منظمة العمل ضد الجوع الدولية قدمت دراسة فنية لحفر ٦ آبار سطحية لأغراض النظافة في المخابز العامة بالمحافظة، تتوزع على المخبز الأول والباسل وآذار بمدينة الحسكة، ومخبز البعث بمدينة القامشلي، ومخبزي المالكية وتل تمر. وتضمنت الدراسة المقدمة التقرير الفني للعمل وجدول الكميات والشروط الفنية لمشروع الحفر، مع تأمين الغاطسات للآبار وجميع المستلزمات الأخرى من كوابل كهربائية وسواها، بعد أن أوضحت الدراسة الفنية الجيولوجية أن أعماق حفر الآبار تتراوح بين ٥٠–١٠٠م، ولا تزال مباشرة العمل في المشروع غير معلومة الموعد حتى تاريخه، وبيّن العمر أن وجود المياه الدائمة هي مسألة مهمة للمخابز وتقع تحت بند الحاجة دائماً لإجراء عمليات النظافة اليومية، باعتبار أن مياه الشرب تصل إلى المخابز كل ثلاثة أيام في ضوء التقنين للمياه ولاسيما مخابز مدينة الحسكة الثلاثة، وتابع قائلاً: إن وضع الرغيف في المحافظة يسير بشكل جيد وأفضل من قبل بكثير في جميع المخابز والبالغ عددها ١٠ والتي تعمل بـ١٩ خطاً إنتاجي وهي تتوزّع على مدن الحسكة (٣) مخابز والقامشلي (٢) إضافة إلى المالكية وعامودا والدرباسية ورأس العين وتل تمر، وهناك مخبزان خارج سيطرة الدولة في بلدتي الشدادي وتل براك، وأضاف: إن الطحين وضعه مستقر اليوم، والخميرة متوفرة وتفي بالحاجة إلى نهاية العام الجاري، وقد تمت مراسلة منظمة برنامج الغذاء العالمي عن طريق محافظ الحسكة لتأمين ٤٠ طناً من الخميرة، ويصل إنتاج المخابز مجتمعة إلى نحو ٢٠٠ طن خبز يومياً وهي تفي بحاجة المواطن، وعندما تتطلب الحاجة يصل الإنتاج إلى ٣٠٠ طن يومياً.

والمشكلة التي لا تزال عبئاً على العمل تكمن بالمولدات الكهربائية وأعطالها المزمنة نتيجة لعملها المستمر على مدار اليوم نتيجة للتقنين الكهربائي الطويل المدة في المحافظة، إضافة إلى وجود الديزل المكرر يدوياً الذي أثر سلباً وبشكل كبير وأسهم في استمرار أعطالها، علماً أنه قد تمت مراسلة منظمة الصليب الأحمر الدولية لتأمين مولدات من النوع الجيد للمخابز ولا نزال ننتظر الرد.

١٧٠٠ فلاح يحصلون على ٥٤ مليون ل.س كتعويضات عن الأضرار

القنيطرة – الوطن

يعلم الجميع بأن المنتج الوحيد في محافظة القنيطرة هو الفلاح ورغم ذلك نراه من خسارة إلى خسارة، جراء الإجراءات التي تقوم بها بعض الجهات العامة كالمصرف الزراعي الذي يرفض تسليمه السماد الترابي والمسموح به على أرض المحافظة وعليه أن يذهب إلى الكسوة لاستلام المادة وتكبيده أعباء مادية إضافية، عدا التجار الذين يأكلون «البيضة والتقشيرة» والعصابات الإرهابية التي قامت بطرد الفلاحين من أراضيهم وقاموا بالتحطيب الجائر واقتلاع الأشجار المثمرة.

واليوم نلمس جهوداً صادقة من المعنيين في محافظة القنيطرة في دعم القطاع الزراعي والوقوف إلى جانب الفلاح لصموده في أرضه والتشبث بها، وبعيداً عن الشعارات وكيل المديح وعلى أرض الواقع للمرة الأولى يعقد اجتماع لتقييم الأضرار على أرض المحافظة، واللافت أيضاً أن المبالغ المعوضة على الفلاحين تبلغ مجموع ما تم تعويضه عن الأضرار بمختلف أنواعها بالقنيطرة.

وخلال اجتماع لجنة تقييم الأضرار أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر أن استمرار دفع الأضرار دليل على قوة سورية، مشدداً على عدم إضاعة حق أي مواطن، والمحافظة ستتابع باهتمام كبير موضوع تعويض الأضرار للمواطنين حتى تحصيل كامل الحقوق، مشدداً على ضرورة صرف التعويضات بالسرعة الممكنة وخاصة المتعلقة بالقطاع الزراعي من أبنية وآليات ومعدات وأصحاب المنشآت (الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدمية، السياحية،..) عبر حزمة من الإجراءات والتسهيلات لأصحاب تلك المنشآت.

وطالب عبدالقادر اللجنة الفرعية لتعويض وتقييم الأضرار الناتجة عن الأعمال الإرهابية في محافظة القنيطرة بتوثيق الأضرار التي لحقت بممتلكات المواطنين من خلال البيانات المقدمة من قبلهم أصولا والإسراع في إنجاز معاملات المواطنين لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم الخاصة والناتجة عن أعمال التخريب.

وأشار محافظ القنيطرة إلى المعاناة التي يتعرض لها المواطن جراء استهداف المسلحين للبنى الاقتصادية والتحتية، ورغم ذلك ما زلنا في سورية أقوياء وطوال سنوات الأزمة لم نفقد أي مادة في الأسواق، مشيراً إلى أن هدف المسلحين تدمير سورية لأنها دولة ذات سيادة وقلعة المقاومة، وستبقى دولة مقاومة وصاحبة سيادة وقرار بفضل تضحيات الشهداء والشعب الصامد والملتف حول قيادته الحكيمة..

واستعرض مدير زراعة القنيطرة المهندس شامان جمعة حجم الأضرار التي لحقت بالمزارعين لمحصولي التفاح والكرز حيث بلغ عدد المتضررين نحو ١٧٤٣، أما بالنسبة لمجموع المساحة المتضررة فبلغت نحو ٨٦٦٢,٥ دونماً من أصل المساحة المرخصة والمنظمة والبالغة ٩٨٤٦,٦ دونم، وكانت نسبة الضرر في كل القرى المتضررة بالصقيع على الثمار والباقات الزهرية العاقدة متفاوتة بين ٧٠–٨٠٪.

وأشار الجمعة إلى أن حضر كانت الأكثر تضررا من باقي القرى والمناطق حيث تضرر ما مساحته ٣٩٥٩ دونماً في الكرز و٣٩٩١ دونماً للتفاح وعدد الفلاحين المتضررين ١٧١٥ والمبالغ التي تم تعويضها عليهم نحو ٥١,٥ مليون ليرة سورية وذلك من مجموع المبلغ النهائي لتعويض الأضرار والبالغ ٥٤ مليون ليرة.

.. والشوندر السكري في حماة.. قصة مرة!!

حماة - محمد أحمد خبازي

حكاية تراجع زراعة وإنتاج الشوندر السكري في محافظة حماة محزنة جداً ، وتشبه الأفلام الهندية المبكية في سيرة فلاحيها الذين كانوا ينافسون فلاحي المحافظات الشرقية، بالمساحات المزروعة والإنتاج الوافر!!.

فخلال السنوات الماضية تقلصت المساحات المزروعة من /٣٩٩٠/ هكتاراً إلى /١٦٠٢/ هكتار بالموسم الزراعي الماضي ثم إلى /٩٧٨/ هكتاراً بالموسم الحالي!!.

ويرى المهندس صفوان كزكز رئيس دائرة الإنتاج النباتي في زراعة حماة، أن ظروف زراعة الشوندر تغيرت، بشكل كبير خلال سنوات الأزمة التي تمر فيها سورية بسبب الظروف الأمنية في بعض مناطق الزراعة، إذ لم تعد تتوافر مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب (يد عاملة – أسمدة – مازوت) وقد ارتفعت أسعار المازوت ثلاث مرات منذ بداية الموسم الزراعي الماضي حتى الآن، وأدى ذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير، ونتيجة ذلك تخلت مناطق بكاملها عن زراعة الشوندر ولاسيما في مناطق صوران وكفر زيتا ومحردة، وتم تخفيض المساحات المخططة زراعتها بالشوندر السكري بالموسم الزراعي الحالي إلى /٨٥٠٠/ هكتار إلا أن المساحات المزروعة عملياً لم تتجاوز /٩٧٨/ هكتاراً وبنسبة تنفيذ /١١,٥٪/!!.

وقد كانت حماة تنتج /٦٠٠/ ألف طن، وفي الموسم الماضي بلغ إنتاجها /٤٢٣٨٧/ طناً من المساحة /١٦٠٢/ هكتار.

بينما أكد المهندس غازي العزي المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أن ارتفاع تكلفة إنتاج كيلو الشوندر بالموسم الزراعي الحالي بين /١١–١٢/ ليرة وكلفة الدونم بين /٥٥–٦٠/ ألف ليرة وقد أقمنا – والكلام للعزي – في الموسم الزراعي الحالي عشرات اللقاءات مع الفلاحين بالأقسام الحقلية لتحفيزهم على زراعة الشوندر وأبلغناهم أن التسعيرة الجديدة للشوندر ستتناسب مع تكلفة الإنتاج الجديد وهامش الربح يتراوح بين /٢٠٪– ٢٥٪/ من تكلفة الإنتاج.. وكانت ردود الفلاحين أننا لا نستطيع زراعة محصول تكلفته أعلى من تسعيرته المعتمدة وطالبوا بإصدار تسعيرة مقبولة للشوندر وفي وقت مبكر قبل موعد الزراعة.

وفي دراسة لتكاليف إنتاج الشوندر السكري بالموسم الزراعي الماضي أعدتها مديرية التخطيط في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب كانت التكاليف الإجمالية لإنتاج كيلو الشوندر أكثر من /٧/ ليرات وفق وسطي مردودية /٥/ أطنان بالدونم... وقد بلغت تكلفة الدونم المزروع بالشوندر وفق الدراسة /٣٥٦٠٠/ ليرة وفق وسطي السعر الفعلي في شركة سكر سلحب البالغ /٧٥٠٢/ ليرة طن بعد حسم نسبة التجريم ودرجة الحلاوة فإن عائدية الدونم بلغت /٣٧٥١٠/ ليرات وبلغ هامش الربح الصافي للفلاحين /١٩١٠/ ليرات سورية بالدونم... علماً بأن هامش الربح المسموح فيه يعادل /٢٠٪ – ٢٥٪/ من تكلفة الإنتاج.